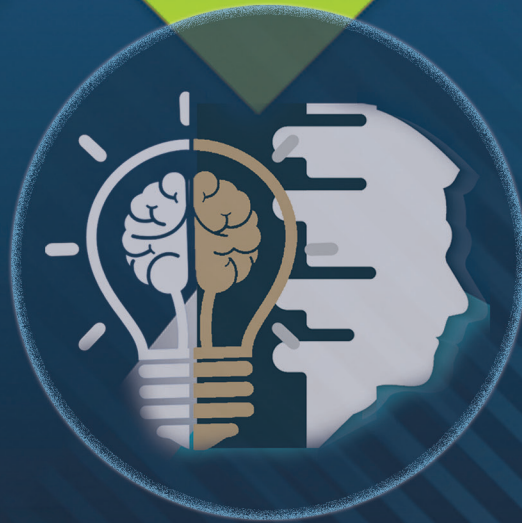




مجلة العلوم الإنسانية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة حائل



السنة التاسعة، العدد 31
المجلد الأول، سبتمبر 2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جامعة حائل
University of Ha'il

مجلة العلوم الإنسانية

دورية علمية محكمة تصدر عن جامعة حائل

للتواصل:

مركز النشر العلمي والترجمة

جامعة حائل، صندوق بريد: 2440 الرمز البريدي: 81481



<https://uohjh.com/>



j.humanities@uoh.edu.sa

نبذة عن المجلة

تعريف بالمجلة

مجلة العلوم الإنسانية، مجلة دورية علمية محكمة، تصدر عن وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة حائل كل ثلاثة أشهر بصفة دورية، حث تصدر أربعة أعداد في كل سنة، وبحسب اكتمال البحوث المجازة للنشر. وقد نُحِتَت مجلة العلوم الإنسانية في تحقيق معايير اعتماد معامل التأثير والاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية معامل "آر سيف Arcif" المتوافقة مع المعايير العالمية، والتي يبلغ عددها (32) معياراً، وقد أُطلق ذلك خلال التقرير السنوي الثامن للمجلات للعام 2023.

رؤية المجلة

التميز في النشر العلمي في العلوم الإنسانية وفقاً لمعايير مهنية عالمية.

رسالة المجلة

نشر البحوث العلمية في التخصصات الإنسانية؛ لخدمة البحث العلمي والمجتمع المحلي والدولي.

أهداف المجلة

تهدف المجلة إلى إيجاد منافذ رصينة؛ لنشر المعرفة العلمية المتخصصة في المجال الإنساني، وتمكن الباحثين -من مختلف بلدان العالم- من نشر أبحاثهم ودراساتهم وإنتاجهم الفكري لمعالجة واقع المشكلات الحياتية، وتأسيس الأطر النظرية والتطبيقية للمعارف الإنسانية في المجالات المتنوعة، ووفق ضوابط وشروط ومواصفات علمية دقيقة، تحقيقاً للجودة والريادة في نشر البحث العلمي.

قواعد النشر

لغة النشر

- 1- تقبل المجلة البحوث المكتوبة باللغتين العربية والإنجليزية.
- 2- يُكتب عنوان البحث وملخصه باللغة العربية للبحوث المكتوبة باللغة الإنجليزية.
- 3- يُكتب عنوان البحث وملخصه ومراجعته باللغة الإنجليزية للبحوث المكتوبة باللغة العربية، على أن تكون ترجمة الملخص إلى اللغة الإنجليزية صحيحة ومتخصصة.

مجالات النشر في المجلة

تهتم مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل بنشر إسهامات الباحثين في مختلف القضايا الإنسانية الاجتماعية والأدبية، إضافة إلى نشر الدراسات والمقالات التي تتوفر فيها الأصول والمعايير العلمية المتعارف عليها دولياً، وتقبل الأبحاث المكتوبة باللغة العربية والإنجليزية في مجال اختصاصها، حيث تعنى المجلة بالتخصصات الآتية:

- علم النفس وعلم الاجتماع والخدمة الاجتماعية والفلسفة الفكرية العلمية الدقيقة.
- المناهج وطرق التدريس والعلوم التربوية المختلفة.
- الدراسات الإسلامية والشريعة والقانون.
- الآداب: التاريخ والجغرافيا والفنون واللغة العربية، واللغة الإنجليزية، والسياحة والآثار.
- الإدارة والإعلام والاتصال وعلوم الرياضة والحركة.

أوعية نشر المجلة

تصدر المجلة ورقياً حسب القواعد والأنظمة المعمول بها في المجلات العلمية المحكمة، كما تُنشر البحوث المقبولة بعد تحكيمها إلكترونياً لتعم المعرفة العلمية بشكل أوسع في جميع المؤسسات العلمية داخل المملكة العربية السعودية وخارجها.

ضوابط النشر في مجلة العلوم الإنسانية وإجراءاته

أولاً: شروط النشر

أولاً: شروط النشر

1. أن يتسم بالأصالة والجدّة والابتكار والإضافة المعرفية في التخصص.
2. لم يسبق للباحث نشر بحثه.
3. ألا يكون مستلماً من رسالة علمية (ماجستير / دكتوراة) أو بحوث سبق نشرها للباحث.
4. أن يلتزم الباحث بالأمانة العلمية.
5. أن تراعى فيه منهجية البحث العلمي وقواعده.
6. عدم مخالفة البحث للضوابط والأحكام والآداب العامة في المملكة العربية السعودية.
7. مراعاة الأمانة العلمية وضوابط التوثيق في النقل والاقتباس.
8. السلامة اللغوية ووضوح الصور والرسومات والجداول إن وجدت، وللمجلة حقها في مراجعة التحرير والتدقيق النحوي.

ثانياً: قواعد النشر

1. أن يشتمل البحث على: صفحة عنوان البحث، ومستخلص باللغتين العربية والإنجليزية، ومقدمة، وصلب البحث، وخاتمة تتضمن النتائج والتوصيات، وثبت المصادر والمراجع باللغتين العربية والإنجليزية، والملاحق اللازمة (إن وجدت).
2. في حال (نشر البحث) يُزوّد الباحث بنسخة إلكترونية من عدد المجلة الذي تم نشر بحثه فيه، ومستلماً لبحثه.
3. في حال اعتماد نشر البحث تؤل حقوق نشره كافة للمجلة، ولها أن تعيد نشره ورقياً أو إلكترونياً، ويحق لها إدراجه في قواعد البيانات المحليّة والعالميّة - بمقابل أو بدون مقابل - وذلك دون حاجة لإذن الباحث.
4. لا يحقّ للباحث إعادة نشر بحثه المقبول للنشر في المجلة إلا بعد إذن كتابي من رئيس هيئة تحرير المجلة.
5. الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين، ولا تعبر عن رأي مجلة العلوم الإنسانية.
6. النشر في المجلة يتطلب رسوما مالية قدرها (1000 ريال) يتم إيداعها في حساب المجلة، وذلك بعد إشعار الباحث بالقبول الأولي وهي غير مستردة سواء أجاز البحث للنشر أم تم رفضه من قبل المحكمين.

ثالثاً: توثيق البحث

أسلوب التوثيق المعتمد في المجلة هو نظام جمعية علم النفس الأمريكية (APA7)

رابعاً: خطوات وإجراءات التقديم

1. يقدم الباحث الرئيس طلباً للنشر (من خلال منصة الباحثين بعد التسجيل فيها) يتعهد فيه بأن بحثه يتفق مع شروط المجلة، وذلك على النحو الآتي:
 - أ. البحث الذي تقدمت به لم يسبق نشره (ورقياً أو إلكترونياً)، وأنه غير مقدم للنشر، ولن يقدم للنشر في وجهة أخرى حتى تنتهي إجراءات تحكيمه، ونشره في المجلة، أو الاعتذار للباحث لعدم قبول البحث.
 - ب. البحث الذي تقدمت به ليس مستلماً من بحوث أو كتب سبق نشرها أو قدمت للنشر، وليس مستلماً من الرسائل العلمية للماستير أو الدكتوراة.
 - ج. الالتزام بالأمانة العلمية وأخلاقيات البحث العلمي.
 - د. مراعاة منهج البحث العلمي وقواعده.
- هـ. الالتزام بالضوابط الفنية ومعايير كتابة البحث في مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل كما هو في دليل المؤلفين لكتابة البحوث المقدمة للنشر في مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل وفق نظام APA7
2. إرفاق سيرة ذاتية مختصرة في صفحة واحدة حسب النموذج المعتمد للمجلة (نموذج السيرة الذاتية).
3. إرفاق نموذج المراجعة والتدقيق الأولي بعد تعبئته من قبل الباحث.
4. يرسل الباحث أربع نسخ من بحثه إلى المجلة إلكترونياً بصيغة (word) نسختين و (PDF) نسختين تكون إحداها بالصيغتين خالية مما يدل على شخصية الباحث.
5. يتم التقديم إلكترونياً من خلال منصة تقديم الطلب الموجودة على موقع المجلة (منصة الباحثين) بعد التسجيل فيها مع إرفاق كافة المرفقات الواردة في خطوات وإجراءات التقديم أعلاه.
6. تقوم هيئة تحرير المجلة بالفحص الأولي للبحث، وتقرير أهليته للتحكيم، أو الاعتذار عن قبوله أولاً أو بناء على تقارير المحكمين دون إبداء الأسباب وإخطار الباحث بذلك
7. تملك المجلة حق رفض البحث الأولي ما دام غير مكتمل أو غير ملتزم بالضوابط الفنية ومعايير كتابة البحث في مجلة حائل للعلوم الإنسانية.
8. في حال تقرر أهلية البحث للتحكيم يخطر الباحث بذلك، وعليه دفع الرسوم المالية المقررة للمجلة (1000 ريال غير مستردة من خلال الإيداع على حساب المجلة ورفع الإيصال من خلال منصة التقديم المتاحة على موقع المجلة، وذلك خلال مدة خمس أيام عمل منذ إخطار الباحث بقبول بحثه أولاً وفي حالة عدم السداد خلال المدة المذكورة يعتبر القبول الأولي ملغى.
9. بعد دفع الرسوم المطلوبة من قبل الباحث خلال المدة المقررة للدفع ورفع سند الإيصال من خلال منصة التقديم، يرسل البحث لمحكمين اثنين؛ على الأقل.
10. في حال اكتمال تقارير المحكمين عن البحث؛ يتم إرسال خطاب للباحث يتضمن إحدى الحالات التالية:
 - أ. قبول البحث للنشر مباشرة.
 - ب. قبول البحث للنشر؛ بعد التعديل.
 - ج. تعديل البحث، ثم إعادة تحكيمه.
 - د. الاعتذار عن قبول البحث ونشره.
11. إذا تطلب الأمر من الباحث القيام ببعض التعديلات على بحثه، فإنه يجب أن يتم ذلك في غضون (أسبوعين من تاريخ الخطاب) من الطلب. فإذا تأخر الباحث عن إجراء التعديلات خلال المدة المحددة، يعتبر ذلك عدولاً منه عن النشر، ما لم يقدم عذراً تقبله هيئة تحرير المجلة.
12. في حالة رفض أحد المحكمين للبحث، وقبول المحكم الآخر له وكانت درجته أقل من 70%؛ فإنه يحق للمجلة الاعتذار عن قبول البحث ونشره دون الحاجة إلى تحويله إلى محكم مرجح، وتكون الرسوم غير مستردة.

13. يقدم الباحث الرئيس (حسب نموذج الرد على المحكمين) تقرير عن تعديل البحث وفقاً للملاحظات الواردة في تقارير المحكمين الإجمالية أو التفصيلية في متن البحث
14. للمجلة الحق في الحذف أو التعديل في الصياغة اللغوية للدراسة بما يتفق مع قواعد النشر، كما يحق للمحررين إجراء بعض التعديلات من أجل التصحيح اللغوي والفني. وإلغاء التكرار، وإيضاح ما يلزم. وكذلك لها الحق في رفض البحث دون إبداء الأسباب.
15. في حالة رفض البحث من قبل المحكمين فإن الرسوم غير مستردة.
16. إذا رفض البحث، ورغب المؤلف في الحصول على ملاحظات المحكمين، فإنه يمكن تزويده بهم، مع الحفاظ على سرية المحكمين. ولا يحق للباحث التقدم من جديد بالبحث نفسه إلى المجلة ولو أجريت عليه جميع التعديلات المطلوبة.
17. لا تردّ البحوث المقدمة إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر، ويخطر المؤلف في حالة عدم الموافقة على النشر
18. يحق للمجلة أن ترسل للباحث المقبول بحثه نسخة معتمدة للطباعة للمراجعة والتدقيق، وعليه إنجاز هذه العملية خلال 36 ساعة.
19. هيئة تحرير المجلة الحق في تحديد أولويات نشر البحوث، وترتيبها فنياً.

المشرف العام

سعادة وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

أ. د. هيثم بن محمد بن إبراهيم السيف

هيئة التحرير

رئيس هيئة التحرير

أ. د. نوف بنت سالم الشمري

أستاذ البلاغة والنقد، جامعة حائل، المملكة العربية السعودية

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. عمر عبد الله العنانزة

أستاذ الإدارة الفندقية، جامعة اليرموك
المملكة الأردنية الهاشمية

أ. د. عبد العزيز بن سليمان الغسلان

أستاذ السياسة الشرعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
المملكة العربية السعودية

أ. د. سيندر دوفتشين

أستاذ تعليم اللغة، جامعة كيرتن، أستراليا

أ. د. عبد الله محمد أبو تينة

أستاذ القيادة التربوية، جامعة قطر، دولة قطر

د. عمر عبد الله الصمعاني

استاذ تنمية المواهب والابتكار المشارك، جامعة حائل
المملكة العربية السعودية

د. ثامر بن عيسى العميم

أستاذ اللغويات التطبيقية المشارك، جامعة حائل
المملكة العربية السعودية

أ. ممدوح نويجع الرشيد

سكرتير هيئة التحرير

د. محمد بن حسين أوانق أحمد

محاضر أول (Senior Lecturer) في دراسات اللغة العربية
جامعة ملاليا، ماليزيا

مدير إدارة التحرير

د. علي بن عيسى الشمري

أستاذ المناهج وتعليم اللغة العربية المشارك، جامعة حائل، المملكة العربية السعودية

الهيئة الاستشارية

أ.د فهد بن سليمان الشايع

جامعة الملك سعود - مناهج وطرق تدريس

Dr. Nasser Mansour

University of Exeter. UK – Education

أ.د محمد بن مترك القحطاني

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - علم النفس

أ.د علي مهدي كاظم

جامعة السلطان قابوس بسلطنة عمان - قياس وتقييم

أ.د ناصر بن سعد العجمي

جامعة الملك سعود - التقييم والتشخيص السلوكي

أ.د حمود بن فهد القشعان

جامعة الكويت - الخدمة الاجتماعية

Prof. Medhat H. Rahim

Lakehead University - CANADA

Faculty of Education

أ.د رقية طه جابر العلواني

جامعة البحرين - الدراسات الإسلامية

أ.د سعيد يقطين

جامعة محمد الخامس - سرديات اللغة العربية

Prof. François Villeneuve

University of Paris 1 Panthéon Sorbonne

Professor of archaeology

أ. د سعد بن عبد الرحمن البازعي

جامعة الملك سعود - الأدب الإنجليزي

أ.د محمد شحات الخطيب

جامعة طيبة - فلسفة التربية



العملات الرقمية المشفرة وأثرها الأمني «دراسة شرعية نظامية»

Cryptocurrencies and Their Security Impact: A Legal and Regulatory Study

د. أحمد بن يحيى الزهراني

أستاذ العلوم الشرعية المشارك، قسم العلوم الشرعية، الدراسات الإنسانية، كلية الملك فهد الأمنية، المملكة العربية السعودية.

<https://orcid.org/0009-0009-2565-8339>

Dr. Ahmed bin Yahya Al-Zahran

Associate Professor of Sharia Sciences, Department of Sharia Sciences, Humanitarian Studies, King Fahd Security College, Kingdom of Saudi Arabia.

(تاريخ الاستلام: 2026/02/03، تاريخ القبول: 2026/03/29، تاريخ النشر: 2026/07/01)

المستخلص

هيتناول هذا البحث العملات المشفرة بوصفها أحد أبرز مظاهر التحول الرقمي في المعاملات المالية المعاصرة، مع تحليل آثارها الأمنية في ضوء الضوابط الشرعية والأطر النظامية في المملكة العربية السعودية، ويهدف إلى بيان العلاقة بين الخصائص التقنية لهذه العملات، لا سيما اللامركزية ودرجات الخصوصية وسهولة التحويل العابر للحدود، وبين تصاعد مخاطر الجرائم المالية، مثل غسل الأموال والاحتيال وتمويل الأنشطة غير المشروعة، كما يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن في دراسة المواقف التنظيمية الدولية والوطنية، وتحليل أقوال الفقهاء المعاصرين في حكم تداول العملات المشفرة في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية كمقصد حفظ المال ومنع الضرر والفساد، ويخلص البحث إلى أن غياب إطار تنظيمي موحد وتفاوت مستويات الرقابة يسهمان في تعقيد جهود مكافحة والضغط، ويعززان الحاجة إلى مقارنة تكاملية تجمع بين الضبط الأمني والنظامي والشرعي لتحقيق التوازن بين الاستفادة من التقنيات المالية الحديثة وحماية الأمن المالي والمجتمعي.

الكلمات المفتاحية: العملات، المشفرة، الأمني، الجرائم، التقنية.

Abstract

This study examines cryptocurrencies as a major manifestation of digital transformation in contemporary financial transactions, analyzing their security implications in light of Sharia principles and regulatory frameworks in the kingdom of Saudi Arabia. It aims to explore the relationship between the technical characteristics of cryptocurrencies, particularly decentralization, levels of anonymity, and cross-border transferability, and the rising risks of financial crimes such as money laundering, fraud, and illicit financing. The research adopts a descriptive-analytical and comparative approach to assess international and national regulatory positions, as well as contemporary juristic perspectives on the permissibility of cryptocurrency in view of the objectives of Islamic law, especially the preservation of wealth and the prevention of harm. The study concludes that the absence of a unified regulatory framework and the disparity in oversight mechanisms complicate enforcement and control efforts, underscoring the need for an integrated approach that combines security, legal, and Sharia-based governance to balance the benefits of modern financial technologies with the protection of financial and societal stability.

Keywords: Currencies, cryptocurrency, security, crime, technology.

للاستشهاد: الزهراني، أحمد بن يحيى. (2026). العملات الرقمية المشفرة وأثرها الأمني «دراسة شرعية نظامية». مجلة العلوم الإنسانية بجامعة حائل، 01 (31)، ص 11 - ص.

Funding: "There is no funding for this research".

التمويل: لا يوجد تمويل لهذا البحث.

المقدمة:

الذي يفرض تحديات حقيقية أمام الجهات الأمنية والرقابية، ويثير تساؤلات جوهرية حول كفاية الأطر النظامية القائمة وقدرتها على الضبط والوقاية، وتزداد هذه الإشكالية تعقيداً في ظل غياب إطار تنظيمي دولي موحد للتعامل مع العملات المشفرة، وتباين السياسات الوطنية تجاهها بين المنع أو السماح المقيد أو الحياد التنظيمي، بما يؤدي إلى تفاوت مستويات الرقابة ويحد من فاعلية التعاون الدولي في مكافحة الجرائم المالية المرتبطة بها.

وفي السياق ذاته تبرز الحاجة إلى معالجة هذه الإشكالية من منظور شرعي ونظامي متكامل، يراعي مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ المال ومنع الضرر والفساد، ويوازن بين الاستفادة من المستجدات التقنية وبين متطلبات الأمن المالي والمجتمعي، وهو ما لم تحظ به كثير من الدراسات السابقة التي ركزت على الجوانب الاقتصادية أو القانونية دون تعمق في البعد الأمني التطبيقي والضبط الشرعي. وعليه، تتمحور مشكلة البحث حول التساؤل الرئيس الآتي: إلى أي مدى تسهم العملات المشفرة في بروز مخاطر أمنية مرتبطة بالجرائم المالية، وما مدى كفاية الأطر النظامية والضوابط الشرعية في التعامل مع هذه المخاطر والحد من آثارها؟

أهمية البحث:

أولاً: الأهمية العلمية

تنبع الأهمية العلمية لهذا البحث من تناوله العملات المشفرة من منظور تكاملي يجمع بين التحليل الأمني والضبط الشرعي والنظامي، في ظل تصاعد الاهتمام الأكاديمي بهذه الظاهرة المالية المستحدثة. ويسهم البحث في سد فجوة واضحة في الدراسات السابقة التي ركزت في الغالب على الجوانب الاقتصادية أو القانونية، دون تعمق كافٍ في تحليل المخاطر الأمنية المرتبطة بالجرائم المالية، وربطها بالضوابط الشرعية في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية، كما يقدم البحث إطاراً تحليلياً يساعد على ضبط المفاهيم ذات الصلة بالعملات المشفرة، ويبرز العلاقة بين خصائصها التقنية وطبيعة المخاطر الأمنية الناشئة عنها، بما يعزز التكامل المعرفي بين الدراسات الشرعية والأمنية والنظامية، ويدعم توجه البحث العلمي البيئي في هذا المجال.

ثانياً: الأهمية العملية

تتجلى الأهمية العملية للبحث في كونه يسهم في دعم الجهات الأمنية والرقابية وصنّاع القرار من خلال تحليل أنماط استغلال العملات المشفرة في الجرائم المالية، وبيان التحديات التي تواجه عمليات التتبع والمكافحة في ظل اللامركزية والتشفير. كما يقدم البحث مؤشرات علمية يمكن الاستفادة منها في تطوير الأطر النظامية وتعزيز أدوات الوقاية والضبط، كذلك يسهم البحث في رفع مستوى الوعي بالمخاطر الأمنية المرتبطة بالتعامل بالعملات المشفرة، سواء لدى الأفراد أو المؤسسات، ويعزز التوجه نحو تحقيق التوازن بين الاستفادة من الابتكارات المالية الحديثة وحماية الأمن المالي والمجتمعي في ضوء الضوابط الشرعية والنظامية.

شهد العالم خلال العقدین الأخيرین تحوُّلاً رقمياً متسارعاً في الأنشطة الاقتصادية والمالية، أفرز أنماطاً جديدة من المعاملات ووسائل الدفع، كان من أبرزها العملات المشفرة التي تعتمد على تقنيات التشفير وسلاسل الكتل (Blockchain)، وتتميز باللامركزية وإمكانية التداول العابر للحدود دون الحاجة إلى وسيط مالي تقليدي. وقد أسهم هذا التطور في توسيع نطاق الاستخدامات المشروعة لهذه العملات في مجالات الاستثمار والتحويلات المالية، إلا أنه في المقابل أوجد تحديات أمنية وتنظيمية متزايدة، وتُعد الطبيعة التقنية للعملات المشفرة، ولا سيما ما يتصل بدرجات الخصوصية وإخفاء الهوية وسرعة التحويل، من العوامل التي جعلتها بيئة جاذبة لبعض أنماط الجرائم المالية، مثل غسل الأموال والاحتيال المالي وتمويل الأنشطة غير المشروعة، وهو ما فرض ضغطاً متزايداً على الجهات الأمنية والرقابية، وأثار نقاشاً واسعاً حول كفاية الأطر النظامية القائمة وقدرتها على التعامل مع هذه الظواهر المستحدثة، وتزداد هذه التحديات تعقيداً في ظل التباين الواضح في المواقف التنظيمية للدول تجاه العملات المشفرة، بين المنع الكامل، أو السماح المشروط، أو الحياد التنظيمي، فضلاً عن غياب إطار دولي موحد يحكم التعامل بها، الأمر الذي يفتح المجال أمام استغلال الفجوات النظامية في ارتكاب جرائم مالية عابرة للحدود، ويؤثر في فاعلية الجهود الدولية المشتركة في المكافحة والوقاية.

ومن جانب آخر، تبرز الحاجة إلى دراسة هذه الظاهرة من منظور تكاملي لا يقتصر على التحليل الأمني أو النظامي فحسب، بل يمتد ليشمل البعد الشرعي، في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية، ولا سيما مقصد حفظ المال ومنع الضرر والفساد، بما يسهم في تقديم معالجة متوازنة تراعي المستجدات التقنية من جهة، ومتطلبات الأمن المالي والمجتمعي من جهة أخرى.

وانطلاقاً من ذلك، تأتي هذه الدراسة لتتناول العملات المشفرة وأثرها الأمني من خلال مقارنة شرعية نظامية، تسعى إلى تحليل طبيعة المخاطر الأمنية المرتبطة بها، وبيان أوجه القصور والتحديات في الأطر التنظيمية القائمة في المملكة العربية السعودية، ومناقشة الضوابط الشرعية ذات الصلة في ضوء المعطيات الواقعية، بما يسهم في دعم الجهود العلمية والأمنية الرامية إلى تعزيز الوقاية والضبط في هذا المجال.

مشكلة الدراسة

على الرغم من التوسع المتزايد في استخدام العملات المشفرة بوصفها أدوات مالية رقمية تعتمد على اللامركزية والتشفير، وما تحقّقه من مزايا تقنية تتعلق بسرعة التحويلات وتجاوز القيود الجغرافية، إلا أن هذه الخصائص ذاتها أسهمت في بروز مخاطر أمنية متنامية، خاصة في مجال الجرائم المالية بمختلف صورها، مثل غسل الأموال والاحتيال المالي وتمويل الأنشطة غير المشروعة، وتتجلى إشكالية البحث في أن الطبيعة التقنية للعملات المشفرة، ولا سيما ما يتصل بدرجات الخصوصية وصعوبة التتبع في بعض صور الاستخدام، قد أوجدت بيئة مناسبة لاستغلالها في ارتكاب جرائم مالية عابرة للحدود، الأمر

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحليل الإطار المفاهيمي والتقني للعمليات المشفرة وبيان خصائصها المؤثرة في المجال الأمني.
2. تفسير العلاقة بين خصائص العمليات المشفرة التقنية وبروز مخاطر الجرائم المالية المرتبطة بها.
3. تقييم كفاية الأطر النظامية والتنظيمية القائمة في مواجهة المخاطر الأمنية للعمليات المشفرة.
4. تحليل أبرز صور توظيف العمليات المشفرة في الجرائم المالية من منظور أمني.
5. بيان الضوابط الشرعية ذات الصلة بالتعامل بالعمليات المشفرة في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية.
6. الوصول إلى نتائج وتوصيات تساهم في تعزيز الضبط الأمني والنظامي للتعامل مع العمليات المشفرة.

تساؤلات البحث:

يسعى هذا البحث إلى الإجابة عن التساؤلات الآتية:

1. ما طبيعة العمليات المشفرة وخصائصها التقنية ذات الصلة بالمجال الأمني؟
2. كيف تساهم خصائص العمليات المشفرة في بروز مخاطر الجرائم المالية؟
3. ما مدى كفاية الأطر النظامية والتنظيمية القائمة في مواجهة المخاطر الأمنية للعمليات المشفرة؟
4. ما أبرز صور توظيف العمليات المشفرة في الجرائم المالية من منظور أمني؟
5. ما الضوابط الشرعية الحاكمة للتعامل بالعمليات المشفرة في ضوء هذه المخاطر؟
6. كيف يمكن تعزيز التكامل بين الضبط الأمني والنظامي والشرعي للحد من الآثار السلبية للعمليات المشفرة؟

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي في عرض المفاهيم والخصائص والوقائع المتعلقة بالعمليات المشفرة، وتحليل الأبعاد الأمنية المرتبطة بها، ولا سيما في مجال الجرائم المالية، كما يوظف التحليل الأمني في دراسة العلاقة بين الخصائص التقنية للعمليات المشفرة وأنماط استغلالها في الأنشطة غير المشروعة.

مصطلحات البحث:

العمليات المشفرة: أصول أو عملات رقمية تعتمد على تقنيات التشفير وسلاسل الكتل (Blockchain)، وتداول عبر

شبكات لامركزية دون خضوع لمباشر لسلطة نقدية مركزية.

الجرائم المالية: أنشطة غير مشروعة تستهدف تحقيق منافع مالية، وتشمل غسل الأموال والاحتيال المالي وتمويل الأنشطة المحظورة.

الأثر الأمني: الآثار والانعكاسات التي تترتب على استخدام العملات المشفرة في تهديد الأمن المالي أو تسهيل ارتكاب الجرائم المالية.

الضبط النظامي: مجموعة القواعد والتشريعات والإجراءات التنظيمية التي تضعها الجهات المختصة لتنظيم التعامل بالعمليات المشفرة والحد من مخاطرها.

الضوابط الشرعية: الأحكام والقواعد المستنبطة من الشريعة الإسلامية التي تحكم المعاملات المالية، بما يحقق مقاصدها في حفظ المال ومنع الضرر والفساد.

سلسلة الكتل (البلوكشين): سجل رقمي موزع تُسجّل فيه المعاملات في كتل مترابطة زمنيًا، ويُدار عبر آليات تحقق جماعي تقلل من إمكانية التلاعب بالبيانات.

الدراسات السابقة:

- **بحث بعنوان:** «أحكام العملات المشفرة في الفقه الإسلامي بين المالية والنقدية»، للباحث: محمد أحمد شحاته، منشور في مجلة البحوث الفقهية والقانون، كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر، العدد 46 لعام 2024. تحدث فيه عن ماهية العملات المشفرة وطبيعتها وتنوعها ومجالاتها بالموازنة مع تصور المال ومفهومه، وإبراز الفوارق الجارية في المعنى والمبنى لكل منهما، ومدى إمكانية إدراج تلك العملات تحت أحد أقسام المال من خلال تصور الفقهاء الأوائل وكذلك التصور المعاصر للمال وأقسامه المستجدة.

- **بحث بعنوان:** «العملات الافتراضية المشفرة وأثرها على مستقبل المعاملات»، للباحث: منصور علي منصور، منشور في مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، العدد 37 لعام 2022. تناول فيه الباحث مفهوم العملات الافتراضية المشفرة ونشأتها وخصائصها، والتحديات التي تواجهها، ومدى أثرها على الاستقرار المالي والبنكي، وموقف الدولة المصرية من التوجه نحو استخدامها، وآفاق المستقبل لها.

- **بحث بعنوان:** «مخاطر وتداعيات العملات المشفرة على القطاع المالي»، كتبه فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية التابع لأمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، صندوق النقد العربي، رقم 117 لعام 2019. تتكلم هذه الدراسة مفهوم العملات المشفرة، والجوانب الإيجابية والسلبية المرتبطة باستعمالها، والتحديات التي تنتج عنها أمام السلطات الرقابية والمالية المحلية والدولية.

- **بحث بعنوان:** «قانونية العملات الرقمية المشفرة بتكوين في ظل التشريعات العربية والدولية»، للباحث: أحمد حمدي أحمد حسن، منشور في مجلة مصر المعاصرة عدد رقم 551 لعام 2023،

المطلب الثاني: الموقف التنظيمي في المملكة العربية السعودية.

المطلب الثالث: التحديات والإشكالات الرقابية.

المبحث الثالث: المخاطر والآثار الأمنية للعملات الرقمية المشفرة

المطلب الأول: الجرائم المالية المنظمة.

المطلب الثاني: تمويل الإرهاب.

المطلب الثالث: الجرائم الفردية.

المبحث الرابع: الحكم الشرعي لتداول العملات الرقمية المشفرة.

المطلب الأول: أقوال الفقهاء المعاصرين.

المطلب الثاني: مناقشة الأقوال في ضوء المخاطر الأمنية.

المطلب الثالث: الترجيح وأسباب المنع.

الخاتمة: وتشمل النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للعملات الرقمية المشفرة

يهدف هذا البحث إلى توضيح المفهوم العلمي للعملات الرقمية المشفرة، وبيان نشأتها وأنواعها وخصائصها التقنية، بما يُشكّل الأساس التحليلي لفهم آثارها الأمنية والشرعية والنظامية، وتمهيداً لدراسة المخاطر المرتبطة بها في المباحث اللاحقة.

المطلب الأول: مفهوم العملات الرقمية المشفرة

تُعد العملات لارقمية المشفرة أحد أبرز مخرجات التطور التقني في مجال التكنولوجيا المالية، وقد ظهرت بوصفها شكلاً جديداً من أشكال الأصول الرقمية التي تعتمد في وجودها وتداولها على تقنيات التشفير وسلاسل الكتل (البلوكشين)، دون الاعتماد على وسيط مالي تقليدي أو سلطة مركزية تشرف على إصدارها أو تداولها، وقد أسهم هذا التطور في إحداث تحوّل جوهري في أنماط المعاملات المالية، وأثار في الوقت ذاته نقاشاً واسعاً على المستويات الاقتصادية والنظامية والأمنية، خاصة بعد طرح نموذج البيتكوين بوصفه نظاماً نقدياً إلكترونيّاً قائماً على الند للند. (أيمن صالح، 2021، ص6). ويُقصد بالعملات الرقمية المشفرة في الاصطلاح المعاصر: أنها عملات أو أصول رقمية غير ملموسة، تُنشأ وتُدار عبر شبكات لامركزية، وتُستخدم تقنيات التشفير لتأمين معاملاتهما والتحقق من صحتها، بما يسمح بتداولها مباشرة بين الأطراف دون الحاجة إلى وسيط مركزي، وهو ما يميزها عن وسائل الدفع الرقمية التقليدية الخاضعة لإشراف البنوك المركزية. (البنك المركزي الأوروبي، 2015؛ صندوق النقد الدولي، 2021).

كما تُعرّف العملات المشفرة بأنها تمثيلات رقمية للقيمة تعتمد على تقنيات السجلات الموزعة، وتختلف عن النقود الإلكترونية التي تُعد مجرد تمثيل رقمي للعملات الورقية الرسمية، وهو ما يجعلها أكثر

تحدث فيه الباحث عن نشأة عملة البيتكوين وطريقة إصدارها، وخصائصها، وغيوبها، وموقف المشرع المصري منها، وموقف القانون الدولي وبعض المنظمات الدولية تجاهها.

– **بحث بعنوان:** التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستحدثة في التشريع الإماراتي والمقارن»، للباحث: عبدالله ناصر الزعابي، رسالة ماجستير في القانون الخاص، لعام 2018، مقدمة لكلية القانون بجامعة الإمارات العربية المتحدة. تحدث فيه الباحث عن التنظيم القانوني للعملات الرقمية الافتراضية وطبيعتها، والموقف الدولي من تداولها وخصائصها وميزاتها والمخاطر المالية المترتبة على استعمالها.

التعليق على الدراسات السابقة:

على الرغم من تعدد الدراسات السابقة، إلا أن معظمها لم يُفرد معالجة تحليلية مستقلة للبعد الأمني التطبيقي، ولم يربط بشكل كافٍ بين الخصائص التقنية للعملات المشفرة وأنماط توظيفها في الجرائم المالية وتمويل الإرهاب، وقد تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بما يلي:

1. تركيزها على البعد الأمني التطبيقي للعملات المشفرة، وليس فقط الجوانب الاقتصادية أو الفقهية.
2. الربط بين الخصائص التقنية للعملات المشفرة وأنماط استخدامها في الجرائم المالية.
3. الجمع بين التحليل الشرعي والنظامي والأمني في إطار تكاملي واحد.
4. تحليل الموقف التنظيمي في المملكة العربية السعودية في ضوء التحديات الأمنية المرتبطة بهذه العملات.

تقسيمات البحث:

جاء البحث في مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة، على النحو الآتي:

المقدمة وفيها: «مستهل البحث، ومشكلته، وأهميته، وأهدافه، ومنهجيته، ومصطلحاته، والدراسات السابقة».

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للعملات الرقمية المشفرة

المطلب الأول: مفهوم العملات الرقمية المشفرة.

المطلب الثاني: نشأة العملات الرقمية المشفرة وأنواعها.

المطلب الثالث: خصائص العملات الرقمية المشفرة وآليات تداولها.

المطلب الرابع: الفرق بين العملات الرقمية المشفرة والعملات الرقمية البنكية.

المبحث الثاني: الإطار النظامي والتنظيمي للعملات الرقمية المشفرة

المطلب الأول: المواقف النظامية الدولية.

المشفرة وأهدافها. (البنك الدولي، 2019). ويمكن تصنيف العملات المشفرة من حيث نشأتها ووظيفتها إلى عدة أنواع رئيسية، من أبرزها العملات المشفرة العامة التي صُممت لتكون وسيلة للتبادل أو مخزنًا للقيمة، مثل البيتكوين، والتي تُعد أول وأشهر العملات المشفرة وأكثرها انتشارًا من حيث القيمة السوقية وحجم التداول. (صندوق النقد العربي، 2019).

ويقابل هذا النوع عملات المنصات والعقود الذكية التي لا تقتصر وظيفتها على الدفع، بل تُستخدم لتشغيل تطبيقات مالية وتقنية متقدمة، مثل الإيثريوم، الذي أتاح إنشاء العقود الذكية والتطبيقات اللامركزية، مما وسع نطاق استخدام العملات المشفرة ليشمل مجالات تتجاوز المعاملات المالية التقليدية. (البنك المركزي الأردني، 2020).

كما ظهرت العملات المستقرة بوصفها نوعًا خاصًا من العملات المشفرة، يهدف إلى الحد من تقلبات السعرية الحادة التي تُميز معظم العملات المشفرة، وذلك من خلال ربط قيمتها بأصل مستقر، مثل العملات الورقية أو الذهب، وقد جاء هذا النوع استجابة لمخاوف تنظيمية واستثمارية تتعلق بعدم استقرار أسعار العملات المشفرة، إلا أنه أثار بدوره إشكالات رقابية تتعلق بمدى توافر الغطاء الحقيقي والشفافية في إدارة هذه العملات. (البنك المركزي الأوروبي، 2015). وإلى جانب ذلك، برزت العملات المشفرة ذات الطابع الخدمي أو الرموز الرقمية التي تُستخدم داخل منصات أو مشاريع رقمية محددة، وتُمنح مقابل تقديم خدمات أو المشاركة في أنشطة معينة، وهو ما أوجد تداخلًا بين العملات المشفرة والأدوات الاستثمارية، وزاد من تعقيد تصنيفها من الناحية النظامية والرقابية. (صندوق النقد الدولي، 2021).

وقد أدى هذا التنوع في نشأة العملات المشفرة وأنواعها إلى اتساع نطاق استخدامها وتفاوت مستويات المخاطر المرتبطة بها، خاصة في ظل اختلاف درجات اللامركزية والخصوصية التي توفرها كل فئة من هذه العملات، وقد حذرت الجهات الدولية المعنية بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من أن بعض أنواع العملات المشفرة، ولا سيما تلك التي تركز على إخفاء الهوية، تُعد أكثر عرضة للاستغلال في الأنشطة غير المشروعة، ما يستدعي التعامل معها بدرجات متفاوتة من الرقابة والتنظيم. (مجموعة العمل المالي، 2020).

ومن ثمّ، فإن فهم نشأة العملات المشفرة وأنواعها المختلفة يُعد خطوة أساسية لتحليل خصائصها التقنية وآليات تداولها، والانتقال لاحقًا إلى دراسة المخاطر الأمنية المترتبة على استخدامها، وبيان الضوابط النظامية والشرعية اللازمة للحد من هذه المخاطر.

أبرز العملات الرقمية المشفرة الموجودة حاليًا بناءً على حجم السوق:

1. بتكوين Bitcoin (BTC): تعتبر العملة الأكثر شهرة وقيمة، بل هي العملة الأساسية للعملات المشفرة، صدرت عام 2009.

تعقيدًا من الناحية التنظيمية والرقابية. (البنك الدولي، 2019).

ويؤكد هذا المعنى أن هذه العملات لا تستند في الغالب إلى غطاء نقدي أو ضمان حكومي مباشر، ولا تخضع في كثير من الحالات لإطار إشرافي موحد. (صندوق النقد العربي، 2019). ومن الناحية التقنية، تقوم العملات المشفرة على بنية رقمية تعتمد على سلسلة الكتل (البلوكشين)، وهي سجل رقمي موزع تُسجّل فيه المعاملات في كتل مترابطة زمنيًا، ويتم التحقق منها عبر شبكة من المشاركين وفق آليات توافق جماعي، بما يجعل التلاعب بالبيانات أو تزوير المعاملات أمرًا بالغ الصعوبة. (سعاد وآخرون، 2021، ص3).

كما تعتمد هذه العملات على مفاهيم تقنية أخرى، مثل المفاتيح العامة والخاصة وخوارزميات التشفير، وهو ما يمنحها مستوى مرتفعًا من الأمان التقني، مقابل تعقيد في إجراءات التتبع والمساءلة، ولا يقتصر مفهوم العملات المشفرة على كونها وسيلة للتبادل أو الدفع فحسب، بل تتجاوز ذلك لتُستخدم بوصفها أداة استثمارية، ووسيطًا للتحويلات العابرة للحدود، ومنصة لتطبيقات مالية مستحدثة، مثل العقود الذكية والتمويل اللامركزي، وهو ما أدى إلى توسّع نطاق استخدامها وارتفاع مستويات المخاطر المصاحبة لها، لا سيما في ظل غياب الرقابة المركزية في كثير من البيئات التنظيمية. (مجموعة العمل المالي، 2020). ومن ثمّ، فإن ضبط مفهوم العملات المشفرة على نحو علمي دقيق يُعد مدخلًا أساسيًا لفهم طبيعتها التقنية، وتحليل آثارها النظامية والأمنية، ويمثل الأساس المنهجي للانتقال إلى دراسة نشأتها وأنواعها، وخصائصها وآليات تداولها، ثم بيان المخاطر الأمنية والضوابط الشرعية المرتبطة بها، وهو ما سنتناوله المطالب اللاحقة في هذا المبحث.

المطلب الثاني: نشأة العملات الرقمية المشفرة وأنواعها

ارتبطت نشأة العملات الرقمية المشفرة بالسعي إلى إيجاد بديل رقمي للنظام المالي التقليدي، يعتمد على اللامركزية ويحد من دور الوسطاء الماليين، وذلك في سياق أزمة الثقة التي شهدتها العالم عقب الأزمة المالية العالمية عام 2008، وقد نشأت أول عملة مشفرة في العالم عملة البيتكوين (Bitcoin)، في عام 2009 على يد شخصية غامضة تُعرف باسم «ساتوشي ناكاموتو»، وكان الهدف من البيتكوين تقديم بديل للنظام المالي التقليدي، يعتمد على اللامركزية والاستقلالية، بعيدًا عن تحكم الحكومات والبنوك المركزية، وقد شكّل طرح البيتكوين نقطة الانطلاق الفعلية لظهور هذا النوع من العملات، حين عُرض كنظام نقدي إلكتروني يسمح بإجراء المعاملات مباشرة بين الأطراف دون الحاجة إلى جهة مركزية، مع الاعتماد على التشفير وسلسلة الكتل لضمان سلامة العمليات المالية. (البنك المركزي الأردني، 2020). وقد تزامن ظهور البيتكوين مع تطورات تقنية متسارعة في مجالات الحوسبة والشبكات الرقمية، ما أتاح إمكانية إنشاء نظم مالية لا مركزية قادرة على العمل خارج الإطار التقليدي للبنوك والمؤسسات النقدية. ومع مرور الوقت، لم تعد العملات المشفرة مقتصرة على البيتكوين، بل ظهرت عملات أخرى طوّرت الفكرة الأساسية وأضافت وظائف وتقنيات جديدة، وهو ما أدى إلى تنوّع كبير في أشكال العملات

المعاملات وصعوبة التلاعب بها تقنيًا، ويمنح المستخدمين مستوى مرتفعًا من الأمان والثقة في صحة العمليات. (أنتونوبولوس، 2017). غير أن هذا المستوى من الأمان التقني يقابله في بعض الحالات صعوبة في التتبع والتحليل الجنائي للمعاملات، وهو ما يؤثر تحديات أمنية متزايدة، كما تتميز العملات المشفرة بقدر من الخصوصية وإخفاء الهوية، حيث لا ترتبط المعاملات في الغالب بالهوية الحقيقية للمستخدمين، وإنما بعناوين رقمية مشفرة، وهو ما يُعد عامل جذب للمستخدمين من جهة، ومصدر قلق للجهات الأمنية من جهة أخرى، لما قد يترتب عليه من استغلال هذه الخاصية في غسل الأموال أو تمويل الأنشطة غير المشروعة. (مجموعة العمل المالي، 2020).

ومن الخصائص المهمة أيضًا العالمية وسهولة التحويل عبر الحدود، إذ تتيح العملات المشفرة إجراء تحويلات مالية دولية بسرعة وتكلفة أقل مقارنة بالأنظمة المصرفية التقليدية، ودون الخضوع لإجراءات التحويل البنكي المعتادة. وقد أسهمت هذه الميزة في تعزيز استخدامها في التجارة العابرة للحدود، لكنها في الوقت ذاته أوجدت تحديات تنظيمية تتعلق بالاختصاص القضائي وتفاوت الأطر القانونية بين الدول. (صندوق النقد العربي، 2019). إضافة إلى ذلك، تتسم العملات المشفرة بدرجة عالية من التقلب السعري، حيث تتأثر قيمتها بعوامل العرض والطلب والمضاربات، دون وجود جهة مركزية تتدخل لتحقيق الاستقرار، وهو ما يجعلها أداة استثمارية عالية المخاطر، وقد يعرض المتعاملين لخسائر كبيرة في فترات زمنية قصيرة، كما أن هذا التذبذب يُضعف من قدرتها على أداء وظيفة النقد بوصفه مقياسًا مستقرًا للقيمة. (البنك المركزي الأردني، 2020).

أما من حيث آليات تداول العملات المشفرة، فتم غالبًا عبر منصات تداول رقمية تتيح للمستخدمين شراء العملات المشفرة وبيعها باستخدام عملات ورقية أو أصول رقمية أخرى، بعد إنشاء محافظ رقمية مخصصة لتخزين هذه العملات، وقد تكون هذه المنصات مركزية تخضع لإدارة شركات خاصة، أو لامركزية تعمل دون وسيط مركزي، ويختلف مستوى الرقابة والمخاطر باختلاف طبيعة المنصة، وهناك العديد من المنصات المشهورة مثل منصة كوين بيس، بينانس، إكسبنس، يقوم الشخص بإنشاء حساب على هذه المنصة بإدخال بياناته وبريده الإلكتروني... إلخ. (البنك المركزي الأوروبي، 2015؛ البنك الدولي، 2019). وتبدأ عملية التداول عادة بإنشاء محفظة رقمية، ثم فتح حساب في منصة تداول، وتحويل الأموال لشراء العملة المشفرة المطلوبة، لتُسجل المعاملة بعد ذلك في سلسلة الكتل، ويمكن للمستخدم الاحتفاظ بالعملة بغرض الاستثمار أو تداولها لاحقًا، أو استخدامها في التحويلات والدفع حيثما أُتيحت، مع ما يصاحب ذلك من مخاطر تقنية وأمنية، مثل الاختراقات الإلكترونية وفقدان المفاتيح الخاصة. (مجموعة العمل المالي، 2020). ومن ثم، فإن خصائص العملات المشفرة وآليات تداولها تمثل عنصرًا محوريًا في فهم طبيعة المخاطر المرتبطة بها، سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات أو الدول، وتُعد الأساس الذي يُبنى عليه تحليل الآثار الأمنية والنظامية والشرعية لتداول هذه العملات، وهو ما يُمهد للانتقال إلى دراسة

2. إيثيريوم (ETH): تعتبر الثانية عالميًا بفضل دعمها للعقود الذكية والتطبيقات اللامركزية، صدرت عام 2015.

3. ريبيل (PRX): Ledger: تستخدم لتسريع المعاملات الدولية بين البنوك، صدرت عام 2012.

4. دوجكوين (DOGE): بدأت كنوع من التجربة لكنها أصبحت شائعة بفضل دعم الجمهور لها وخاصة ايلون ماسك مالك منصة آكس، صدرت عام 2103.

5. TRON (TRX): تهدف إلى تحسين الإنترنت الذكي والتطبيقات اللامركزية، صدرت عام 2014.

6. تيثر (USDT): عملة مستقرة مرتبطة بالدولار الأمريكي، وتستخدم لتقليل الاختلافات في القيمة، صدرت عام 2015.

7. بينانس (BNB): Binance Coin: تستخدم على منصة Binance كعملة رقمية وتوفر فوائد مختلفة للمستخدمين، صدرت عام 2017.

8. بولكادوت (TOD): Polkadot: تهدف إلى تحسين التفاعل بين سلاسل الكتل المختلفة وتعتبر من العملات الأكثر تداولًا في الآونة الأخيرة، صدرت عام 2017.

9. كاردانو (ADA): Cardano: تركز على الأمان والاستدامة في الشبكة، وبدأت تكتسب شعبية متزايدة في الأعوام الأخيرة، صدرت عام 2017.

10. سولانا (SOL): Solana: تعتبر واحدة من أسرع الشبكات اللامركزية، صدرت عام 2020. ثم تلتها العديد من العملات المشفرة الأخرى، حتى وصلت في آخر أحصائية قرابة 10,526 عملة مشفرة حسب موقع (https://sa.investing.com). (أيمن صالح، 2021، ص9).

المطلب الثالث: خصائص العملات الرقمية المشفرة وآليات تداولها

تتميز العملات المشفرة بعدد من الخصائص التقنية والتنظيمية التي تجعلها مختلفة جوهريًا عن العملات التقليدية ووسائل الدفع الرقمية الخاضعة لإشراف البنوك المركزية، وقد أسهمت هذه الخصائص في انتشارها الواسع وفي الوقت ذاته في تعقيد التعامل النظامي والأمني معها، ومن أبرز هذه الخصائص اللامركزية، حيث تُدار العملات المشفرة عبر شبكات موزعة من المشاركين دون وجود سلطة مركزية تتحكم في الإصدار أو التداول، وهو ما يقلل من تدخل الوسطاء الماليين ويحد من قدرة الجهات الرقابية على الإشراف المباشر. (سعاد وآخرون، 2021، ص6؛ البنك الدولي، 2019).

ومن الخصائص الجوهرية كذلك الاعتماد على التشفير وسلسلة الكتل (البلوكشين)، إذ تُسجل المعاملات في سجل رقمي موزع يعتمد على التحقق الجماعي وآليات التوافق، بما يضمن سلامة

لطبيعتها العابرة للحدود، وصعوبة إخضاعها لإطار رقابي موحد، وما يترتب على ذلك من مخاطر تتعلق بالجرائم المالية وغسل الأموال وتمويل الإرهاب. (البنك الدولي، 2019).

ومن ثم، فإن هذا التمييز بين العملات المشفرة والعملات الرقمية البنكية يُسهم في فهم سبب اختلاف المواقف النظامية تجاه كل منهما، ويُبرز الأساس الذي تُبنى عليه التحذيرات الرسمية من تداول العملات المشفرة في بعض الدول. يخلص هذا المبحث إلى أن الخصائص التقنية للعملات المشفرة، ولا سيما اللامركزية ودرجات الخصوصية وسهولة التحويل، تمثل عوامل مركزية في تفسير المخاطر الأمنية المرتبطة بها، وهو ما يمهّد للانتقال إلى دراسة الأطر النظامية والتنظيمية الحاكمة للتعامل معها.

المبحث الثاني: الإطار النظامي والتنظيمي للعملات الرقمية المشفرة

يتناول هذا المبحث الأطر النظامية والتنظيمية للتعامل مع العملات المشفرة، من خلال تحليل المواقف الدولية والوطنية، وبيان التباين في السياسات المعتمدة، وانعكاس ذلك على فاعلية الضبط والرقابة الأمنية.

المطلب الأول: المواقف النظامية الدولية من العملات الرقمية المشفرة

اتسمت المواقف النظامية الدولية تجاه العملات المشفرة بالتباين وعدم الاستقرار، نتيجة حادثة هذه الظاهرة وتسارع تطوراتها التقنية، وما تفرضه من تحديات على السياسات النقدية والرقابية التقليدية. وقد أكدت تقارير المؤسسات النقدية العربية أن العملات المشفرة تمثل تحديًا مزدوجًا للاستقرار المالي والأمني في ظل غياب إطار تنظيمي دولي موحد يحكم تداولها. (مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2019). فمن جهة، اتجهت بعض الدول إلى حظر التعامل بالعملات المشفرة أو التحذير منها رسميًا مثل: «المملكة العربية السعودية والصين ومصر والجزائر والمغرب»، استنادًا إلى مخاوف تتعلق بصعوبة تتبع المعاملات، وارتفاع مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتأثيرها السلبي على الاستقرار النقدي. وقد أشارت دراسات عربية معاصرة إلى أن هذا التوجه يعكس حرص هذه الدول على حماية أنظمتها المالية من مخاطر الأصول الرقمية غير المنظمة. (العربي، 2020، ص 13).

وفي المقابل، تبنت دول أخرى مثل: «الولايات المتحدة الأمريكية وسنغفورة والإمارات العربية المتحدة» سياسة السماح المشروط، حيث أجازت تداول العملات المشفرة ضمن أطر تنظيمية محددة، مع إخضاع منصات التداول ومقدمي خدمات الأصول الرقمية لمتطلبات ترخيص صارمة وإجراءات امتثال تتعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويرى بعض الباحثين العرب أن هذا النهج يهدف إلى تحقيق توازن بين تشجيع الابتكار المالي والحد من المخاطر الأمنية، شريطة توافر أدوات رقابية فعالة. (الزعابي، 2021، ص 23).

الفروق بينها وبين العملات الرقمية البنكية في المطلب التالي.

المطلب الرابع: الفرق بين العملات الرقمية المشفرة والعملات الرقمية البنكية

يُعد التمييز بين العملات المشفرة والعملات الرقمية البنكية أمرًا جوهريًا لفهم طبيعة كل منهما، وآثارها النظامية والأمنية، إذ يختلف الإطار التقني والتنظيمي الذي تحكمه كل فئة اختلافًا واضحًا. فالعملات الرقمية البنكية هي صورة رقمية للنقد الورقية الرسمية، تصدرها البنوك المركزية أو تُشرف عليها بصورة مباشرة، وتخضع للسياسات النقدية والرقابية المعتمدة، بينما تُنشأ العملات المشفرة وتُتداول خارج نطاق السلطة النقدية المركزية، وتعتمد على شبكات لامركزية وتقنيات التشفير. (البنك المركزي الأردني، 2020؛ البنك الدولي، 2019).

ومن حيث المصدر والإصدار، تصدر العملات الرقمية البنكية عن جهة رسمية تمثل في البنك المركزي، وتُعد امتدادًا قانونيًا للعملة الوطنية، بما يمنحها قوة الإبراء القانوني والقبول العام في المعاملات، في المقابل لا تستند العملات المشفرة إلى جهة إصدار رسمية، وإنما تُنشأ عبر بروتوكولات تقنية يضعها مطورون أو مجتمعات رقمية، وغالبًا ما تُدار دون غطاء نقدي أو ضمان حكومي مباشر. (صندوق النقد الدولي، 2021). أما من حيث الإشراف والحكومة، فتخضع العملات الرقمية البنكية لإشراف مباشر من السلطات النقدية، وتندرج ضمن أنظمة الدفع الوطنية، وتُطبق عليها متطلبات الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، في حين تعتمد العملات المشفرة على نماذج حوكمة تقنية لا مركزية، يكون التحقق فيها من المعاملات منوطًا بمستخدمي الشبكة، دون وجود جهة مسؤولة يمكن الرجوع إليها في حال النزاع أو الحلل، وهو ما يُضعف من أدوات الرقابة التقليدية. (أيمن صالح، 2021، ص 13؛ مجموعة العمل المالي، 2020).

ويظهر الفرق كذلك في درجة الاستقرار والقيمة، إذ تتميز العملات الرقمية البنكية باستقرار نسبي ناتج عن ارتباطها بالعملة الوطنية والسياسات النقدية للدولة، بينما تتسم العملات المشفرة بتقلبات سريعة حادة نتيجة تأثرها بالمضاربات والعرض والطلب، دون تدخل جهة مركزية لضبط قيمتها، وهو ما ينعكس على مستوى المخاطر التي يتحملها المتعاملون بها. (صندوق النقد العربي، 2019).

ومن حيث الخصوصية وتتبع المعاملات، تعتمد العملات الرقمية البنكية على أنظمة تسمح بتتبع العمليات المالية وربطها بالهوية الحقيقية للمستخدمين وفق متطلبات الامتثال النظامي، في حين توفر العملات المشفرة درجات متفاوتة من الخصوصية، وقد تتيح في بعض صورها إخفاء هوية المتعاملين، مما يُصعب عمليات التتبع والتحليل المالي، ويزيد من احتمالات استغلالها في أنشطة غير مشروعة. (مجموعة العمل المالي، 2020). كما يختلف الطرفان في الآثار الأمنية والتنظيمية، حيث تُعد العملات الرقمية البنكية أداة يمكن توظيفها لتعزيز الشمول المالي وتطوير أنظمة الدفع، مع بقاء السيطرة والرقابة بيد الدولة، بينما تمثل العملات المشفرة تحديًا أمنيًا وتنظيميًا نظرًا

الوطنية للأمن السيبراني، 2021). ويظهر هذا الموقف التنظيمي المتكامل أن السياسة السعودية تقوم على المنع الوقائي والتحذير النظامي، مع الاستمرار في متابعة التطورات التقنية والتنظيمية العالمية، وبما يحقق التوازن بين حماية الأمن المالي وعدم تعطيل الابتكار التقني مستقبلاً.

المطلب الثالث: الإشكالات والتحديات التنظيمية

والرقابية المرتبطة بالعملات المشفرة

تواجه الجهات التنظيمية والرقابية عدداً من الإشكالات المعقدة في التعامل مع العملات المشفرة، يأتي في مقدمتها الطابع العابر للحدود لهذه العملات، وما يترتب عليه من صعوبة تحديد الاختصاص القضائي وتطبيق الأنظمة الوطنية على معاملات تتم عبر شبكات دولية لا مركزية. (مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2019). كما تمثل إحدى أبرز التحديات في صعوبة تتبع المعاملات المالية المرتبطة بالعملات المشفرة، نتيجة استخدام تقنيات التشفير وإخفاء الهوية، وهو ما يحد من فعالية أدوات الرقابة التقليدية، ويُعقد عمليات التحليل المالي والتحقيق الجنائي في قضايا غسل الأموال وتمويل الإرهاب. (مجموعة العمل المالي، 2020).

وتبرز كذلك إشكالية غياب توحيد المصطلحات والتصنيفات القانونية، حيث تختلف الدول في توصيف العملات المشفرة بين كونها عملات، أو أصولاً، أو أدوات استثمارية، وهو ما ينعكس على تباين الأطر التنظيمية وتفاوت مستويات الحماية القانونية (الزعاوي، 2021، ص33).

ويُضاف إلى ذلك تحدي التوازن بين الابتكار والرقابة، إذ ترى بعض الدراسات العربية أن التشدد المفرط في التنظيم قد يؤدي إلى تعطيل التطور التقني، في حين أن التساهل في الرقابة قد يفتح المجال أمام استغلال هذه العملات في أنشطة إجرامية تهدد الأمن المالي والاقتصادي. (العربي، 2020، ص15).

ومن ثم، فإن معالجة هذه الإشكالات تتطلب تطوير أطر تنظيمية مرنة ومتدرجة، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي، ورفع كفاءة الجهات الرقابية والأمنية، بما يساهم في الحد من المخاطر المرتبطة بالعملات المشفرة دون الإضرار بمسارات الابتكار المالي. ويتضح من خلال هذا العرض أن غياب إطار تنظيمي موحد، وتفاوت السياسات الوطنية، أسهما في بروز فجوات رقابية، كان لها أثر مباشر في تعقيد جهود مكافحة الجرائم المالية المرتبطة بالعملات المشفرة، وهو ما يستدعي تحليلاً أعمق للمخاطر الأمنية الناتجة عنها.

المبحث الثالث: المخاطر والآثار الأمنية للعملات الرقمية المشفرة

يركز هذا المبحث على تحليل المخاطر والآثار الأمنية المترتبة على استخدام العملات المشفرة، ولا سيما في مجال الجرائم المالية، من خلال دراسة أنماط الاستغلال الإجرامي والتحديات التي تواجه الجهات الأمنية في المكافحة والتتبع.

كما اتجهت بعض الدول إلى اتخاذ موقف حيادي أو مرحلي، يتمثل في مراقبة تطورات السوق وبناء أطر تنظيمية تدريجية، مع الاستمرار في التحذير من مخاطر التعامل بالعملات المشفرة. ويعكس هذا الموقف حالة عدم اليقين التي تحيط بتقييم الآثار الاقتصادية والأمنية طويلة المدى لهذه العملات (مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2019).

وعلى المستوى الدولي، أكدت الجهات المعنية «كمجموعة العمل المالي FATF» بوضع المعايير الرقابية وضرورة إخضاع الأنشطة المرتبطة بالعملات المشفرة لإجراءات العناية الواجبة وتوسيع نطاق الالتزامات المفروضة على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية، بما يساهم في الحد من استغلالها في الأنشطة غير المشروعة دون تعطيل الابتكار التقني. (مجموعة العمل المالي، 2020).

ومن ثم، فإن تباين المواقف النظامية الدولية أسهم في نشوء بيئات تنظيمية غير متجانسة، ما أتاح انتقال بعض الأنشطة المرتبطة بالعملات المشفرة إلى ولايات قضائية أقل صرامة، وهو ما يمثل تحدياً إضافياً أمام التعاون الدولي في مواجهة الجرائم العابرة للحدود.

المطلب الثاني: الموقف التنظيمي في المملكة العربية

السعودية من العملات المشفرة

اتخذت المملكة العربية السعودية موقفاً تنظيمياً واضحاً وحذراً تجاه العملات المشفرة، انطلاقاً من حرصها على حماية الاستقرار المالي والأمني، ومنع استغلال الأنظمة المالية في الأنشطة غير المشروعة، وقد أكدت الجهات الرسمية المختصة أن العملات المشفرة لا تُعد عملات معتمدة داخل المملكة، ولا تخضع لأي مظلة رقابية نظامية. (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2018).

وقد حذرت وزارة المالية من التعامل أو الاستثمار في العملات المشفرة، مبينة أن هذه العملات تنطوي على مخاطر عالية، وتُعد خارج نطاق التنظيم والرقابة، فضلاً عن احتمالية استخدامها في عمليات احتيال أو تعاملات مالية غير مشروعة. (وزارة المالية، 2019). كما شدد البنك المركزي السعودي على أن تداول هذه العملات يشكل خطراً محتملاً على الاستقرار المالي، في ظل التقلبات السريعة الحادة وصعوبة تتبع التدفقات المالية المرتبطة بها. (البنك المركزي السعودي، 2023).

وفي السياق ذاته، أكدت هيئة السوق المالية السعودية أن الأصول المشفرة لا تدخل ضمن الأوراق المالية أو المنتجات الاستثمارية الخاضعة لإشرافها، محذرة من الترويج لها أو تسويقها دون ترخيص نظامي، لما في ذلك من تعريض المستثمرين لمخاطر مالية جسيمة. (هيئة السوق المالية، 2020).

كما تَبَهت الجهات المعنية بالأمن الوطني إلى أن العملات المشفرة تُعد إحدى الوسائل المحتملة لتمويل الأنشطة الإجرامية والتنظيمات الإرهابية، نظراً لما توفره من خصائص اللامركزية وإخفاء الهوية، وهو ما يستدعي تشديد الرقابة والتوعية بمخاطرها. (الهيئة

المطلب الثاني: علاقة العملات المشفرة بتمويل الإرهاب

تُعد مسألة تمويل الإرهاب من أخطر التحديات الأمنية المرتبطة بالعملات المشفرة، نظرًا لما توفره هذه العملات من خصائص تُسهّم في تقليل مستوى الشفافية وإخفاء هوية الممولين. وقد أشارت تقارير أمنية إلى أن بعض التنظيمات الإرهابية سعت إلى استغلال العملات المشفرة بوصفها وسيلة بديلة لتمويل أنشطتها، في ظل التضيق المتزايد على القنوات المالية التقليدية. (البنك المركزي الأردني، 2020؛ مجموعة العمل المالي، 2020). وتتمثل أبرز صور هذا الاستغلال في جمع التبرعات عبر منصات رقمية أو مواقع إلكترونية مرتبطة بالتنظيمات الإرهابية، ثم تحويل هذه التبرعات إلى محافظ مشفرة يصعب ربطها بهوية حقيقية، وقد تبّنت الجهات المعنية بمكافحة الإرهاب في الدول العربية إلى أن هذا النمط من التمويل، وإن كان لا يزال محدود الحجم نسبيًا، إلا أنه ينطوي على مخاطر مستقبلية كبيرة في حال اتساع نطاق استخدام العملات المشفرة. (مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2019).

كما تُستخدم العملات المشفرة في نقل الأموال بين الخلايا الإرهابية أو لدعم أنشطة لوجستية، مثل شراء المعدات أو تمويل العمليات الإلكترونية، مستفيدة من سرعة التحويل وقلة التكلفة مقارنة بالتحويلات التقليدية. وقد أكدت تقارير أمنية وطنية أن هذا الاستخدام يفرض تحديات إضافية على أجهزة الاستخبارات والتحقيق المالي، ويستدعي تطوير أدوات تحليل رقمية متقدمة. (الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، 2021).

وفي هذا السياق، شددت الجهات التنظيمية في المملكة العربية السعودية على خطورة العملات المشفرة كوسيلة محتملة لتمويل الإرهاب، وأكدت ضرورة منع التعامل بها أو تشديد الرقابة عليها، حمايةً للأمن الوطني ومنعًا لاستغلالها في دعم الأنشطة الإرهابية. (وزارة المالية، 2019؛ البنك المركزي السعودي، 2023). ومن ثم، فإن مواجهة مخاطر تمويل الإرهاب عبر العملات المشفرة تتطلب تكامل الجهود الأمنية والتشريعية، وتعزيز التعاون الدولي، وتحديث الأطر النظامية بما يواكب تطور أساليب التمويل غير المشروع في البيئة الرقمية.

المطلب الثالث: علاقة العملات المشفرة بالجرائم الفردية

إلى جانب الجرائم المنظمة وتمويل الإرهاب، ترتبط العملات المشفرة بانتشار عدد من الجرائم الفردية التي تستهدف الأفراد بشكل مباشر، مثل الاحتيال، والابتزاز الإلكتروني، وسرقة الأصول الرقمية، وقد أسهمت سهولة الوصول إلى منصات التداول والمحافظ الرقمية في زيادة تعرض المستخدمين غير المتخصصين لمخاطر هذه الجرائم. (صندوق النقد العربي، 2019).

ويُعد الاحتيال الاستثماري من أكثر الجرائم شيوعًا، حيث يُستدرج الأفراد إلى استثمارات وهمية في العملات المشفرة، مع وعود بتحقيق أرباح سريعة، ثم تختفي الجهات المحتملة بعد جمع الأموال،

المطلب الأول: علاقة العملات المشفرة بالجرائم المالية

المنظمة

ارتبط انتشار العملات المشفرة بظهور أنماط جديدة من الجرائم المالية المنظمة، مستفيدة من الخصائص التقنية لهذه العملات، ولا سيما اللامركزية، وإخفاء الهوية، وسهولة التحويل العابر للحدود. وقد أسهمت هذه الخصائص في جعل العملات المشفرة وسيطًا جذابًا للشبكات الإجرامية التي تسعى إلى تجاوز الأنظمة المالية التقليدية والالتفاف على أدوات الرقابة والامتثال. (مجموعة العمل المالي، 2020).

وتُعد جرائم غسل الأموال من أبرز صور الاستغلال الإجرامي للعملات المشفرة، حيث تُستخدم هذه العملات في تحويل العائدات غير المشروعة عبر محافظ ومنصات متعددة، ثم إعادة دمجها في الاقتصاد النظامي بعد سلسلة من العمليات الرقمية المعقدة، وقد أشارت تقارير متخصصة إلى أن تعقيد مسارات التحويل المشفر يُضعف من فعالية أدوات التتبع المالي التقليدية، ويزيد من صعوبة الكشف المبكر عن الأنشطة المشبوهة. (مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2019). كما تُستخدم العملات المشفرة في الاحتيال المالي واسع النطاق، من خلال منصات وهمية، أو عروض استثمارية مضللة، أو عمليات تصيد رقمي تستهدف الأفراد والمؤسسات، وقد تبّنت الجهات الرقابية إلى تزايد هذا النوع من الجرائم في ظل ضعف وعي المستخدمين، وغياب التنظيم الصارم لبعض منصات التداول الرقمية. (هيئة السوق المالية، 2020).

وتتخذ الجرائم المالية المنظمة المرتبطة بالعملات المشفرة طابعًا عابرًا للحدود، حيث تنتقل الأموال الرقمية بسرعة بين ولايات قضائية مختلفة، مستفيدة من التفاوت في الأطر التنظيمية بين الدول، وقد أكدت دراسات أمنية أن هذا الطابع الدولي يُعقّد من جهود التعاون القضائي والأمني، ويستلزم تطوير آليات تنسيق إقليمي ودولي أكثر فاعلية. (العربي، 2020، ص 18).

ويُضاف إلى ذلك استغلال العملات المشفرة في الجرائم السيبرانية، مثل هجمات الفدية الرقمية «وهي نوع من الجرائم السيبرانية يقوم فيها المهاجم باختراق نظام حاسوبي أو تشفير بيانات الضحية باستخدام برمجيات خاصة، ثم يطالبه بدفع مبلغ مالي أو عملة مشفرة مقابل فك التشفير»، حيث تُطلب المدفوعات غالبًا بعملات مشفرة يصعب تتبعها، وهو ما يزيد من التحديات الأمنية المرتبطة بمكافحة هذا النوع من الجرائم، ويُجّمل الدول أعباء إضافية في حماية بنيتها التحتية الرقمية. (الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، 2021).

ومن ثم، فإن علاقة العملات المشفرة بالجرائم المالية المنظمة تُبرز بوضوح البعد الأمني الخطير لهذه الظاهرة، وتؤكد أن التعامل معها لا يمكن أن يقتصر على البعد الاقتصادي أو التقني فحسب، بل يتطلب مقاربة أمنية شاملة تُراعي طبيعة المخاطر المستجدة وتطور أدوات المكافحة والوقاية.

هذه المفاسد تجعل تداول العملات المشفرة محالاً لمقاصد الشريعة في حفظ المال ومنع الضرر العام. (شحاته، 2024، ص 115؛ العربي، 2020، ص 23).

كما استند هذا الاتجاه إلى أن العملات المشفرة لا تصدر عن جهة معتمدة، ولا تتمتع بغطاء نقدي أو اعتراف قانوني، وهو ما يُضعف اعتبارها مالاً متقوماً على الوجه الشرعي، ويجعل التعامل بها أقرب إلى المقامرة أو المضاربات عالية المخاطر، لا سيما في ظل غياب الضمانات النظامية. (الزعاي، 2021، ص 37).

القول الثاني: ذهب بعض الفقهاء المعاصرين إلى التوقف أو التحفظ في الحكم على العملات المشفرة «كمجمع الفقه الإسلامي الدولي في قراره رقم 237 (28/4) لعام 2019 وقراره الآخر في دورة 24 لعام 2021»، معتبرين أن حداثة هذه الظاهرة وتعقيداتها التقني يستدعيان مزيداً من الدراسة والتقييم، ولا سيما في ظل التطورات المتسارعة في الأطر التنظيمية والتقنية، ويرى هذا الاتجاه أن الحكم الشرعي قد يختلف باختلاف صور التعامل بالعملات المشفرة ومستوى الضبط والرقابة المفروضة عليها. (شحاته، 2024، ص 1152).

القول الثالث: ذهب فريق ثالث إلى الإباحة المشروطة «كالهيئة العامة للشؤون الإسلامية والأوقاف في الإمارات»، شريطة خلق التعامل بالعملات المشفرة من المحاذير الشرعية، وتحقيق الضبط النظامي والرقابي الذي يحد من مخاطر الغرر والاحتيال والاستغلال الإجرامي، ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن العملات المشفرة يمكن اعتبارها من قبيل الأصول أو المنافع الرقمية، لا من قبيل النقود، وبالتالي يجوز التعامل بها في حدود معينة، مع مراعاة الضوابط الشرعية العامة في المعاملات المالية. (الزعاي، 2021، ص 38).

ومن ثم، فإن تباين أقوال الفقهاء المعاصرين يعكس تعقيد مسألة العملات المشفرة، ويؤكد أن الحكم الشرعي فيها لا ينفك عن تقدير آثارها الواقعية، ولا سيما الآثار الأمنية والتنظيمية، وهو ما يمتدح للانتقال إلى مناقشة هذه الأقوال في ضوء المخاطر الأمنية والنظامية في المطلب التالي.

المطلب الثاني: مناقشة الأقوال الفقهية في ضوء المخاطر الأمنية والنظامية

عند مناقشة الأقوال الفقهية المعاصرة في حكم تداول العملات المشفرة، يتبين أن العامل الأمني والنظامي يُعد عنصراً محورياً في ترجيح أحد هذه الأقوال، فالمخاطر الأمنية المرتبطة بالعملات المشفرة، ولا سيما استخدامها في غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم السيبرانية، تُشكل قرائن قوية على تحقق مفسدة عامة تتجاوز نطاق الضرر الفردي. (مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2019).

كما أن غياب الإشراف المركزي وصعوبة تتبع المعاملات يُضعف من القدرة على حماية حقوق المتعاملين، ويزيد من احتمالات

وقد حذرت الجهات الرقابية العربية من تصاعد هذا النوع من الجرائم في ظل ضعف الثقافة المالية الرقمية لدى بعض فئات المجتمع. (هيئة السوق المالية، 2020).

كما تُستخدم العملات المشفرة في الابتزاز الإلكتروني، سواء عبر تهديد الضحايا بنشر بياناتهم أو تعطيل أنظمتهم الرقمية، مقابل دفع مبالغ مالية بعملات مشفرة، وتُعد هذه الجرائم من التحديات الأمنية المتنامية التي تتطلب رفع مستوى الوعي الأمني وتعزيز قدرات الاستجابة السريعة. (الهيئة الوطنية للأمن السيبراني، 2021).

ويُضاف إلى ذلك تعرض المحافظ الرقمية لعمليات اختراق وسرقة لا سيما العملات المشفرة التي تعد أكثر عرضة للاختراق؛ نتيجة ضعف أنظمة الحماية أو الإهمال في إدارة المفاتيح الخاصة، وهو ما يؤدي إلى خسائر مالية مباشرة للأفراد دون وجود آليات قانونية واضحة للتعويض أو استرداد الحقوق في كثير من الحالات. (البنك الدولي، 2019). ومن ثم، فإن الجرائم الفردية المرتبطة بالعملات المشفرة تُبرز الحاجة إلى تعزيز التوعية المجتمعية، وتطوير الأطر القانونية لحماية المستخدمين، إلى جانب تفعيل الدور الوقائي للجهات الأمنية والرقابية للحد من انتشار هذا النوع من الجرائم.

ويُظهر هذا التحليل أن التحديات الأمنية المرتبطة بالعملات المشفرة لا تنبع من طبيعتها التقنية فحسب، بل تتعزز بضعف التنسيق التنظيمي وتفاوت الأطر الرقابية، مما يستلزم معالجة تكاملية تجمع بين الضبط الأمني والنظامي والشرعي.

المبحث الرابع: الحكم الشرعي لتداول العملات المشفرة

يتناول هذا المبحث الحكم الشرعي للتعامل بالعملات المشفرة، من خلال عرض أقوال الفقهاء المعاصرين ومناقشتها في ضوء المعطيات الأمنية والنظامية، وربط ذلك بمقاصد الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: أقوال الفقهاء المعاصرين في حكم تداول العملات المشفرة

تباينت أقوال الفقهاء والهيئات الشرعية المعاصرة في حكم تداول العملات المشفرة، تبعاً لاختلافهم في توصيف حقيقتها، وتقدير آثارها الاقتصادية والأمنية، ومدى انطباق أوصاف المال والنقد عليها، وقد انعكس هذا التباين على الأحكام الشرعية الصادرة بشأنها بين المنع المطلق، أو المنع المقيد، أو التوقف، أو الإباحة المشروطة بضوابط معينة. (شحاته، 2024، ص 1148؛ سعاد وآخرون، 2021، ص 14).

القول الأول: ذهب فريق من الفقهاء المعاصرين إلى تحريم تداول العملات المشفرة «كهيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، ودار الإفتاء المصرية»؛ مستندين إلى جملة من العلل الشرعية، من أبرزها اشتغال هذه العملات على الغرر الفاحش، والجهالة في حقيقتها ومصدرها، والتقلبات السعرية الحادة، فضلاً عن ما يترتب على تداولها من مفاصد اقتصادية وأمنية، مثل غسل الأموال وتمويل الأنشطة الإجرامية. وقد أكدت بعض الدراسات الفقهية أن

والأمان، ويحد من المخاطر الأمنية المصاحبة للعمليات المشفرة.

ويخلص هذا المبحث إلى أن النظر الشرعي في العملات المشفرة لا ينفصل عن تقدير آثارها الأمنية والنظامية، وأن تحقيق مقاصد الشريعة في حفظ المال ومنع الضرر يقتضي مراعاة هذه المعطيات عند الترجيح والتنزيل.

الخاتمة:

أولاً: النتائج، توصلت هذه الدراسة، من خلال تناولها الأبعاد المفاهيمية والتنظيمية والأمنية والشرعية للعملات المشفرة، إلى جملة من النتائج، من أبرزها ما يأتي:

1. تبين أن العملات المشفرة تمثل نمطاً مالياً رقمياً مستحدثاً يقوم على تقنيات اللامركزية والتشفير وسلاسل الكتل، ويختلف جوهرياً عن النقود التقليدية والعملات الرقمية البنكية من حيث المصدر والحوكمة والإشراف النظامي.

2. أظهرت الدراسة أن الخصائص التقنية للعملات المشفرة، ولا سيما إخفاء الهوية وصعوبة التتبع والطابع العابر للحدود، جعلتها بيئة جاذبة للاستغلال في الجرائم المالية المنظمة، مثل غسل الأموال والاحتيال واسع النطاق، إضافة إلى الجرائم السيبرانية.

3. أكدت النتائج أن العملات المشفرة تُعد إحدى الوسائل المحتملة لتمويل الأنشطة الإرهابية، سواء عبر جمع التبرعات الرقمية أو نقل الأموال بين الخلايا والتنظيمات، وهو ما يفرض تحدياً أمنياً حقيقياً على أجهزة مكافحة والتحقيق المالي.

4. أظهرت الدراسة أن المواقف النظامية الدولية تجاه العملات المشفرة تتسم بالتباين بين الحظر والسماح المشروط والحياد المرحلي، وهو ما أسهم في نشوء فجوات تنظيمية استغللتها بعض الشبكات الإجرامية في نقل أنشطتها إلى بيئات أقل صرامة رقابياً.

5. تبين أن الموقف التنظيمي في المملكة العربية السعودية يقوم على المنع الوقائي والتحذير النظامي، انطلاقاً من اعتبارات تتعلق بحماية الاستقرار المالي والأمن الوطني، ومنع استغلال الأنظمة المالية في الأنشطة غير المشروعة.

6. كشفت الدراسة عن وجود تحديات تنظيمية ورقابية معقدة، من أبرزها صعوبة تتبع المعاملات المشفرة، وتحديد الاختصاص القضائي، وتفاوت التصنيفات القانونية للعملات المشفرة بين الدول.

7. أظهر التحليل الفقهي المعاصر تبايناً في أقوال العلماء حول حكم تداول العملات المشفرة، إلا أن غالب هذه الأقوال يرتبط بتقدير المخاطر الواقعية والآثار الأمنية والتنظيمية المترتبة عليها.

8. ترجّح لدى الدراسة القول بمنع تداول العملات المشفرة في صورتها الحالية، نظراً لما تنطوي عليه من غرر وجهالة ومخاطر أمنية جسيمة، وما يترتب على استخدامها من مفسد عامة تمس الأمن المالي والأمن الوطني، وذلك في ضوء مقاصد الشريعة الإسلامية وقواعدها الكلية.

ضياح الأموال دون وجود آليات قانونية فعّالة للإنصاف، وهو ما يتعارض مع مقاصد الشريعة في تحقيق العدالة وحفظ الأموال، وقد أكدت الجهات التنظيمية السعودية أن هذه المخاطر تُعد من الأسباب الرئيسة للتحذير من التعامل بالعملات المشفرة ومنعها وقائياً. (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2018؛ البنك المركزي السعودي، 2023).

ومن جهة أخرى، فإن القول بالإباحة المشروطة يبقى - من الناحية النظرية - مرتبطاً بتحقيق ضوابط صارمة، من أبرزها خضوع العملات المشفرة لإطار تنظيمي واضح، وتوافر أدوات رقابية فعّالة، والقدرة على الحد من استغلالها في الأنشطة غير المشروعة، غير أن الواقع العملي يشير إلى أن هذه الضوابط لم تتحقق بعد بصورة كافية في معظم البيئات التنظيمية، ولا سيما في ظل الطبيعة العابرة للحدود لهذه العملات. (مجموعة العمل المالي، 2020).

وعليه، فإن تقدير الحكم الشرعي لتداول العملات المشفرة لا يمكن فصله عن الواقع الأمني والتنظيمي، ولا عن تقدير المآلات المتوقعة، وهو ما يجعل مراعاة قاعدة سدّ الذرائع ودفع المفسد مقدّمة على جلب المصالح المحتملة في هذه المرحلة. (العربي، 2020، ص25).

المطلب الثالث: الترجيح وأسباب المنع في ضوء المقاصد الشرعية

في ضوء ما سبق عرضه من أقوال فقهية ومناقشتها على ضوء المخاطر الأمنية والتنظيمية، يترجّح القول بمنع تداول العملات المشفرة في صورتها الحالية، وذلك استناداً إلى جملة من الأسباب الشرعية والنظامية، ومن أبرز هذه الأسباب اشتغال هذه العملات على قدر عالٍ من الغرر والجهالة، وتقلباتها السريعة الحادة، وغياب الضمانات النظامية والحماية القضائية، فضلاً عن المخاطر الأمنية المترتبة على استخدامها. (شحاته، 2024، ص1153).

كما أن استغلال العملات المشفرة في الجرائم المالية وتمويل الإرهاب يُعد مفسدة عامة تمسّ الأمن المالي والأمن الوطني، وهو ما يتعارض مع مقاصد الشريعة في حفظ المال وحماية المجتمع من الفساد. وقد أكدت السياسات التنظيمية السعودية هذا المعنى من خلال التحذير والمنع الوقائي، حمايةً للمصالح العامة وسدّاً لذرائع الاستغلال الإجرامي. (وزارة المالية، 2019؛ البنك المركزي السعودي، 2023).

ويُضاف إلى ذلك أن عدم استقرار البيئة التنظيمية الدولية، وتفاوت مستويات الرقابة بين الدول، يجعل من الصعب ضبط التعامل بالعملات المشفرة على نحو يحقق العدالة والأمان، وهو ما يعزّز القول بالمنع المؤقت إلى حين توافر أطر تنظيمية وتقنية كفيلة بالحد من هذه المخاطر. (مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2019). ومن ثمّ، فإن ترجيح المنع في هذه المرحلة يُعد أقرب إلى تحقيق مقاصد الشريعة ودفع المفسد، مع بقاء باب الاجتهاد مفتوحاً في حال تغيّر الواقع وتطورت الأطر التنظيمية بما يحقق الضبط

صندوق النقد العربي. (2019). *مخاطر وتدابير العملات المشفرة على القطاع المالي*، 1-36. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

صالح، أيمن. (2021). *واقع العملات الرقمية: دراسة تعريفية* (دراسة رقم 10)، 1-31. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

صالح، أيمن. (2021). *واقع العملات الرقمية: دراسة تعريفية* (دراسة رقم 10)، 1-31. أبو ظبي: صندوق النقد العربي.

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. (2019). *التحديات التنظيمية للأصول والعملات الرقمية في الدول العربية*. أبو ظبي: صندوق النقد العربي. تم الاسترجاع من: <https://www.amf.org.ae>

وزارة المالية. (2019). *بيان رسمي حول مخاطر العملات المشفرة وعدم نظاميتها*. الرياض: وزارة المالية. تم الاسترجاع من: <https://www.mof.gov.sa>

مؤسسة النقد العربي السعودي. (2018). *بيان تحذيري بشأن العملات الافتراضية*. الرياض: مؤسسة النقد العربي السعودي. تم الاسترجاع من: <https://www.sama.gov.sa>

قصعة، سعاد، وبو محراث، ليندة. (2021). *العملات الرقمية المشفرة وحكم إصدارها والتعامل بها في الفقه الإسلامي*، 1-20. الجزائر.

شحاتة، محمد أحمد. (2024). *أحكام العملات المشفرة في الفقه الإسلامي بين المالية والنقدية*. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر.

الزعاوي، عبد الله ناصر. (2021). *التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستحقة في التشريع الإماراتي والمقارن* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الإمارات العربية المتحدة.

العريبي، عبد العزيز بن محمد. (2020). *العملات الرقمية المشفرة: دراسة فقهية قانونية في المخاطر والآثار*. مجلة الدراسات القضائية، (4)، 28-52.

Al-Bank al-Markazi al-Urduni. (2020). *Al-'umlat al-mushafarah: Dirasah sadirah min da'irat al-ishraf wa al-riqabah* [Cryptocurrencies: A study issued by the Department of Supervision and Control] (in Arabic).

Sundug al-Naqd al-'Arabi. (2019). *Makhater wa tada'iyat al-'umlat al-mushafarah 'ala al-qita' al-mali* [Risks and implications of

ثانيًا: التوصيات، في ضوء النتائج التي خلصت إليها الدراسة، تُوصي بما يأتي:

1. ضرورة الاستمرار في تبني السياسات الوقائية والتنظيمية التي تتخذ من التعامل بالعملات المشفرة غير الخاضعة للرقابة، حماية للأمن المالي ومنعًا لاستغلالها في الجرائم المالية وتمويل الإرهاب.

2. تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الجهات الأمنية والرقابية لتبادل المعلومات وتنسيق الجهود في مواجهة الجرائم المرتبطة بالعملات المشفرة، ولا سيما الجرائم العابرة للحدود.

3. تطوير أدوات التحليل المالي الرقمي والقدرات الفنية لأجهزة إنفاذ القانون، بما يمكنها من تتبع المعاملات المشفرة وتحليل الأنماط الإجرامية المرتبطة بها بفاعلية أكبر.

4. توحيد أو تقارب التصنيفات القانونية والتنظيمية للعملات المشفرة على المستوى الإقليمي، بما يحد من الفجوات التنظيمية التي تستغلها الشبكات الإجرامية.

5. تكثيف برامج التوعية المجتمعية والمهنية بمخاطر العملات المشفرة، خصوصًا في ما يتعلق بالاحتيال الاستثماري والجرائم الفردية، ورفع مستوى الثقافة المالية والأمنية الرقمية.

6. تشجيع الدراسات المستقبلية التي تتناول التطورات التقنية والتنظيمية في مجال الأصول الرقمية، وتحليل أثرها المحتمل على الأمن الوطني والأمن الاقتصادي.

7. التأكيد على أهمية ربط الاجتهاد الفقهي في النوازل المالية المعاصرة بالواقع الأمني والتنظيمي، ومراعاة مآلات الأفعال عند إصدار الأحكام الشرعية المتعلقة بالعملات المشفرة.

المراجع

البنك المركزي السعودي. الرياض (2023). *بيانات وتحذيرات حول التعامل بالعملات المشفرة*. تم استرجاعه على الرابط التالي: <https://www.sama.gov.sa>

البنك المركزي الأردني. (2020). *العملات المشفرة، دراسة صادرة من دائرة الأشراف والرقابة*. تم استرجاعه على الرابط التالي: <https://www.cbj.gov.jo>

البنك الدولي. (2019). *تقنية السجلات الموزعة وسلسلة الكتل (البلوكشين) وآثارها على الأنظمة المالية*. واشنطن: مجموعة البنك الدولي. تم استرجاعه على الرابط التالي: <https://www.worldbank.org>

هيئة السوق المالية. (2020). *تحذيرات المستثمرين من التعامل بالأصول والعملات المشفرة غير المرخصة*. الرياض: هيئة السوق المالية. تم الاسترجاع من: <https://cma.org.sa>

cryptocurrencies for the financial sector]
(in Arabic).

Sunduq al-Naqd al-‘Arabi. (2021). *Waqi‘ al-‘umlat al-raqamiyyah: Dirasah ta‘rifiyyah* (No. 10) [The status of digital currencies: An introductory study] (in Arabic).

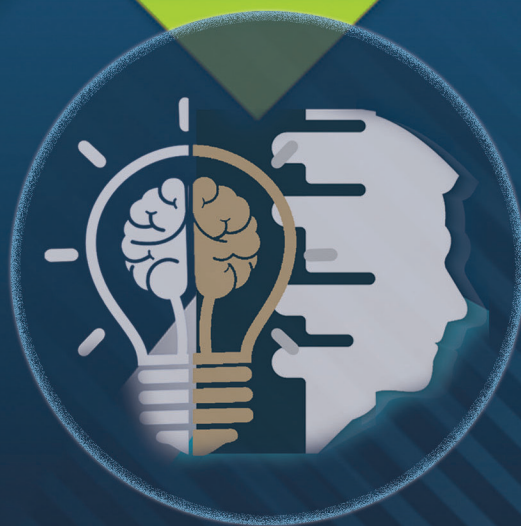
Sunduq al-Naqd al-‘Arabi. (2021). *Waqi‘ al-‘umlat al-raqamiyyah: Dirasah ta‘rifiyyah* (No. 10) [The status of digital currencies: An introductory study] (in Arabic).

Al-Za‘abi, ‘Abd Allah Nasir. (2021). *Al-tanzim al-qanuni lil-‘umlat al-raqamiyyah al-mustahdathah fi al-tashri‘ al-Imarati wa al-muqaran* [Legal regulation of emerging digital currencies in Emirati and comparative legislation] (in Arabic) [Unpublished master’s thesis]. Jami‘at al-Imarat al-‘Arabiyyah al-Muttahidah.

Al-‘Urayni, ‘Abd al-‘Aziz ibn Muhammad. (2020). *Al-‘umlat al-raqamiyyah al-mushafarah: Dirasah fiqhiyyah qanuniyyah fi al-makhter wa al-athar* [Cryptocurrencies: A jurisprudential and legal study of risks and effects] (in Arabic). Majallat al-Dirasat al-Qada’iyyah, 4, 28–52.

Journal of Human Sciences

A Scientific Refereed Journal Published
by University of Hail



Ninth year, Issue 29
Volume 2, March 2026